الشبكة السورية توثق مواصلة النظام استخدام "الكيميائي" رغم قرارات أممية

الاثنين 20 فبراير 2017 04:02 م

وثقت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" استمرار النظام السوري وتنظيم "داعش" الإرهابي في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الثوار حتى بعد صدور قرار أممي بتشكيل آلية تحقيق مشتركة في هجمات سابقة مماثلة.

وطالبت الشبكة، عبر تقرير صدر عنها اليوم الإثنين بضرورة قيام مجلس الأمن باتخاذ إجراءات فعلية عاجلة، بعد تأكيد آلية التحقيق المشترك (أممية)، مسؤولية قوات النظام السوري وتنظيم داعش عن هجمات محددة".

وأكدت في هذا الصدد أن على مجلس الأمن "تحمُّل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الأهليين في سوريا".

ووثق التقرير استخدام النظام للهجمات الكيمياوية في 333 مرة، حيث "بلغت 33 هجمة قبل صدور القرار الأممي 2118، في 27 سبتمبر 2013 في حين بلغت 158 هجمة بعد القرار ذاته، وحتى القرار التالي في مارس 2015".

و"نفَّذ النظام 89 هجمة بالأسلحة الكيمائية بعد القرار 2209، الصادر في 6 مارس 2015، وحتى أغسطس من نفس العام، كما نفذ 33 هجمة بعد القرار 2235 الصادر في 7 أغسطس 2015، والذي قرَّر إنشاء آلية تحقيق مشتركة وحتى إصدار هذه الآلية تقريرها في نوفمبر الماضي".

وتابع "كما بلغ عدد الهجمات الموثقة بعد إدانة لجنة التحقيق المشترك للنظام، وتحديد مسؤوليته عن استخدام الأسلحة الكيميائية، ما لا يقل عن 20 هجمة".

وحسب التقرير، فإن "داعش، ارتكب أربع خروقات لقرار مجلس الأمن رقم 2118، وفي الوقت ذاته للقرار رقم 2209، والقرار رقم 2235، وجميعها في محافظة حلب".

ووفقاً للتقرير فقد "تسببت الهجمات الكيمائية بعد القرار رقم 2118، في مقتل ما لايقل عن 130 شخصاً، قضوا جميعاً في هجمات نفذها النظام السوري، يتوزعون إلى 78 مدنياً بينهم 40 طفلاً، و13 سيدة، و45 من الثوار و7 أسرى من قوات الأسد.

كما "بلغ عدد المصابين ما لايقل عن ألفين و289 شخصاً يتوزعون على ألفين و164 شخصاً على يد النظام السوري، و125 شخصاً على يد داعش".

وتضمَّن التقرير توزُّع الهجمات التي نفَّذها النظام السوري على المحافظات السورية، حيث كانت محافظة إدلب (شمال) الأكثر تعرضاً للأسلحة الكيميائية، بتعرضها إلى 41 هجمة، تلتها محافظة ريف دمشق وشهدت 33 هجمة، ثم محافظة حماة (وسط) 27 هجمة، ومحافظة حلب (شمال) 24 هجمة، ثمَّ محافظة دمشق 22 هجمة، وكان نصيب محافظتي حمص (وسط) ودرعا (جنوب) 4 هجمات لكل منهما، و3 هجمات في محافظة دير الزور (شرق)، في حين أن جميع الهجمات التي نفَّذها داعش، كانت في محافظة حلب.

وضمن التقرير، قال فضل عبد الغني، مدير الشبكة، أن "الشبكة تُطالب عاجلاً، وعلى الأقل، بمقاضاة مبدئية لمستخدمي الأسلحة الكيميائية في محاكم محلية ذات اختصاص، وعلى دول العالم أن تفتح محاكمها لمحاسبة مرتكبي مثل هكذا انتهاك مرعب".

وجاء في التقرير أن "تقارير آلية التحقيق المشترك لم تتناول سوى 9 هجمات حصلت في عامي 2014 و2015 في محافظات حماة وحلب

وإدلب، وتم تحديد المسؤولية في 4 هجمات، ثلاثة هجمات نفذها النظام السوري، وهجمة واحدة نفذها داعش، في المقابل وثق التقرير37 هجمة من قبل النظام، وتنظيم داعش، بعد القرار 2235".

يشار إلى أن أكثر من ألف و400 شخص قتلوا وأصيب أكثر من 10 آلاف آخرين- معظمهم من النساء والأطفال- في هجوم شنته قوات النظام السوري بالأسلحة الكيميائية والغازات السامة، على الغوطتين الشرقية والغربية بريف دمشق، في 21 أغسطس 2013، بحسب مصادر الثوار

ومنذ منتصف مارس 2011، يطالب الثوار بإنهاء أكثر من 45 عاماً من حكم عائلة بشار الأسد، وإقامة دولة ديمقراطية يتم فيها تداول السلطة، غير أن النظام السوري اعتمد الخيار العسكري لوقف الاحتجاجات؛ ما دفع سوريا إلى دوامة من العنف، ومعارك دموية بين قوات النظام وفصائلالثورة، قبل أن تنضم قوى خارجية مثل روسيا وإيران وحزب الله و"داعش" و"جبهة النصرة" (غيرت اسمها حديثا إلى جبهة فتح الشام) وغيرها في ذلك الصراع